

مطلب  
مطلب  
مطلب

محدث لا تركيب المعنى لا يؤلف له في حالة اغذار هـ  
بالمعنى في غير حالة اغذار هـ ولا يترك هذا المعنى مراداً  
فان قلت فاذ كان النصب في الاغذار على الوجه  
الذي ذكرناه سابقاً له لا يفرق به احد من الفلاس المشهورين قلت  
لو جاز احد من الفلاس ستة منبوعة وليكن كما تجوز  
العربية نحو الفلاة به السابق ان الرفع هنا بنبات اللون  
فيجوز بذلك تناسب رؤس الأئمة والنصب كذا فيها  
فيقول مع التناسب ومن سجد النصب بعد النفي في قوله  
نصلي لا ينقض عليهم فهو نفي والنصب هنا على معنى قولك  
ما لنا نبينا وكيف نتحدثنا الا على معنى قولك ما لنا نبينا  
محدثا كغير محدث ان في بحر وقد سفتنا مع طولها لنفسه  
وكثرة فوايد مع الاحتياج اليه في ابضاح هذا المحل  
ومنه يظهر انه لا يكتفى كون الفاعل سبباً بل لابد من كونه  
للمعنى كما اشار اليه في السدور في قوله وبعد ثلاثة  
من عرفوا العطف اي يظهر ثم عدتها فالسببية واول  
المعنى بعد ما ذكر من سهوا لاجل في ذكر الوجهين الاولين  
في قولك ما لنا نبينا فتحدثنا فيه نظيره ان لا يفتخر ان  
ينفي الايمان ويؤيد الحديث على انما انبأه الخطاب  
فيترك الايمان لكن ياتي في المنكلم اليه فان الحديث  
ممكن وهو يوضح ان يقال ما لنا نبينا فان الان تحدثنا  
لكونك كذا فاننا وما ذكره في الوجه الرابع من انما المعطوف  
لكونه مسبباً عن المعطوف عليه وقد انفي ذكر الرضى  
حايوا فقه حيث قال ولا يجوز ان ينفي الاول لفظ  
لان الحديث الذي يكون بعد الايمان لا يكون من دون  
الايمان انفي وفيه نظر ايضا يجوز ان يكون سبب

المعطوف

المعطوف احد الامرين من المعطوف عليه ونحو اخر فان انفي  
المعطوف عليه انفي نترتب المعطوف عليه لكن ذلك  
لا يستلزم انما المعطوف مراداً ان يتحقق الامر  
الاخر في ترتب عليه المعطوف اليه لان انبي هذا الكلام  
على ما اذا اخرج سبب في المعطوف او جاز انما المعطوف  
من حيث ترتبه على المعطوف عليه لا مطلقاً فليتنا قل كذا ذكره  
شخصاً رحمه تعالى وما ذكره بقوله ومعنى استنبأ انه ان يقدر  
متبناً على سبباً كذا في قال في المعنى في الخبرين بقدر ان  
في مثل ذلك سبباً كما قالوا في تشرب اللبن فحين يرفع ان التقدير  
وانما تشرب اللبن وذلك لفصل ابضاح الاستنبأ ان لانه  
لا يستلزم الا على هذا التقدير والاول من العطف الذي هو متبني  
الظاهر وذكر الصافي ان الكوفيين اجازوا النصب بعد غير  
لان معناه النفي نحو انما عبرت فاكرمك ثم قال في هذا لا يجوز  
ويجوزه بما فيه نظر وقد وافق الكوفيين في ذلك ابن مالك  
كما اشار اليه ولده قال ابو جيان والتقابل المراد به النفي  
لان النفي في نصب جوابه نحو قلما تاتي فتحدثنا كما كان ذلك  
في مسئلة حتى حو قلا سرت حتى اذ حلها وكذا ابن مالك  
كان سبباً انه رومان في بعد فنصير الجواب بعدها كقوله  
بعض الفصحى فذكرت في خير فغفره وفي التسهيل انه يلحق  
بالنفي النسبية الواقع مؤفقه نحو كانك والاعلمنا فنتبنا  
اي ما انست والعلينا فنسبنا واما التلب فيشمل امورا  
منها الامز كقوله في الفاي نافع سيرى عنقا فيجاء الي  
سليمان فتنسب رجا يا حرف نافي منادى مر حتم  
محدث النافي الاصل يا نافع سيرى فعل امر مبني على حذف  
النون ببناء عن السكون واليا فاعل في محل رفع لانه